٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يولي الاعتبار الواجب ، عند إعداد التقرير المقبل عن الحالة الاجتماعية في العالم ، لآثار العلم والتكنولوجيا على عمليات الرفاه والتنمية الاجتماعيين ، على أساس المعلومات التي توفرها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

٦ ـ تطلب إلى الأمين العام أو من الحكومات المهتمة بالأمر النظر في أن تعقد ، في المستقبل القريب ، في حدود الموارد المتاحة ، حلقة دراسية للخبراء بشأن آثار العلم والتكنولوجيا على الرفاه والتنمية الاجتماعيين .

الجلسة العامة ٧٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٥٥ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٢/٤٩ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٤٦ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ١٩٨٩/٧١ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه ينبغي ، وفقاً لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي [٢٨] ، أن يقوم التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي على أساس احترام كرامة الإنسان وقيمته ، وأن يضمنا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ،

واقتناعاً منها بأهمية زيادة توسيع التعاون الدولي والإقليمي في تعزيز التقدم الاجتماعي على الصعيد الوطني ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادىء التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية في المستقبل القريب [٢٩] ،

وقد اقتنعت بأهمية اتخاذ تدابير تكفل التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع نهج شامل للرعاية الاجتماعية الإنمائية ، بما في ذلك تحسين التكامل والتساند بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ،

١ ـ ترى أن يكون الهدف المشترك للمجتمع الدولي هو أن يهيىء من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة بيئة عالمية تفضي إلى التنمية المطردة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والعدالة الاجتماعية والسلم ؛

٢ ـ تسلم بأن العدالة الاجتماعية هي من أهم أهداف التقدم الاجتماعي ؛

٣ ـ تؤكد من جديد أهمية التعاون بين البلدان في تعزيز تهيئة مناخ مؤات لكي يحقق كل بلد من البلدان أهداف التنمية والعدالة والتقدم في الميدان الاجتماعي ؛

٤ ـ ترى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون محوراً رئيسياً لأنشطة الأمم المتحدة وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ؛

٥ ـ تطلب إلى الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار ، لدى إعداد سياستها الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية ، أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع ؛

٦ ـ توصي بأن يقوم الأمين العام ، لدى إعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية ، وخاصة التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية في العالم ، بدراسة المسائل المتصلة بتحقيق العدالة الاجتماعية وسبل ذلك ؛

٧ ـ تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل ، في دورتها العادية المقبلة ، النظر في مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية .

الجلسة العامة ٧٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٥٦ ـ الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩٣ (د ـ ١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ٤٠/٩٨ و ٤٠/١٠٠ المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٤٢/٤٩ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و ٤٣/١١٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٣٩ و ١٩٨٧/٤٠ و ١٩٨٧/٤٦ و ١٩٨٧/٥٢ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ١٩٨٩/٧٢ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ومقرره ١٩٨٩/١١٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعاً منصفاً ، وإذ تسلم بوجوب زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة لمن أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ، ولاسيما لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية ،

وإذ يساورها القلق لتردي الحالة الاقتصادية في البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، كما تشهد بذلك جملة أمور منها حدوث قدر كبير من التدهور في أحوال المعيشة ، واستمرار وتزايد انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من البلدان ، وانخفاض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في تلك البلدان ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب وأن كل حكومة لها الدور الأساسي في ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها ،

(٢٨) القرار ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) .
(٢٩) E/CONF.80/10 ، الفصل الثالث .

واقتناعاً منها بالحاجة الملحّة إلى القضاء على السياسات والممارسات التي تعرقل التقدم الاجتماعي ، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري ، وخاصة الفصل العنصري ،

واقتناعاً منها أيضاً بالحاجة الماسّة إلى القضاء على الاتجاهات والعادات الخطرة التي تضعف الأفراد وتعجز المجتمع ، وخاصة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " [٣٠] بالنسبة إلى زيادة الوعي بأوجه التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة ، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ، وبالعقبات التي تحول دون تحقيق مزيد من التقدم ،

وإذ تؤمن بوجود حاجة إلى أن تبذل منظومة الأمم المتحدة مزيداً من الجهود لدراسة ونشر البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية الراهنة في العالم ، ولاسيما في البلدان النامية ،

وإذ تضع في اعتبارها الإسهام الهام الذي يشكله " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " في إعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ تحيط علماً بالمداولات بشأن مسألة الحالة الاجتماعية في العالم ، التي أجريت في لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والثلاثين [٣١] ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٩ [٣٢] ،

وقد نظرت في " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " ،

وإذ تقلقها بعض أوجه القصور في " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " ،

١ ـ تحيط علماً بـ " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " ، بما في ذلك المعلومات الواردة في مرفقه بشأن الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ؛

٢ ـ تحث على إصدار التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم في مواعيد ملائمة تتيح للجنة التنمية الاجتماعية النظر فيها ؛

٣ ـ تلاحظ مع بالغ القلق استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، وكذلك في البلدان المنخفضة الدخل ؛

٤ ـ تلاحظ أيضاً مع بالغ القلق أن الحالة التي تجابه البلدان النامية قد تفاقمت بفعل التقلبات الحادة في أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، والتقلبات في أسعار السلع الأساسية ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وازدياد الضغوط الحمائية ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، وأعباء الديون الطاحنة ، وعملية التكيف التقييدية التي تطالب بها المؤسسات المالية والإنمائية ، وانخفاض القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية ، ونقص الموارد الشديد الذي تعاني منه المؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف ؛

٥ ـ تلاحظ كذلك مع بالغ القلق الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ، الناجمة عن جوانب الخلل والضعف الهيكليين في الاقتصاد الافريقي وعن الوجود في بيئة اقتصادية دولية معادية ، على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومات البلدان الافريقية ، بدعم من المجتمع الدولي ، لاتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق الاستقرار لاقتصاداتها وتكييفها ؛

٦ ـ تؤكد من جديد مبادىء وأهداف إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي [٢٨] وتطالب بالإعمال الفعلي لهذه المبادىء والأهداف بوصف ذلك وسيلة لجعل الحالة الاجتماعية في العالم أكثر عدالة ؛

٧ ـ تطلب إلى جميع الدول الأعضاء تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من التدابير في مجال السياسات تستهدف تحقيق الغايات والأهداف المحددة في إطار الخطط والأولويات الوطنية في ميادين العمالة ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية ، والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاه الأطفال ، وتكافؤ الفرص للمعوقين والمسنين ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٨ ـ تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد اللازمة لاتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأحوال الاجتماعية في جميع أنحاء العالم ؛

٩ ـ تؤيد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٢ من قراره ٧٢/١٩٨٩ إلى الأمين العام أن يقدم صيغة موسعة لـ " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ ، وكذلك الطلبات الأخرى المطلوبة منه في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار نفسه ؛

١٠ـ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة الاجتماعية في العالم بتعمق وبشكل منتظم وأن يقدم التقرير الكامل التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كي تنظر فيه في دورتها الثامنة والأربعين ، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩١ ، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١١ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لتوسيع نطاق نشر التقارير المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم ؛

---

(٣٠) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.1 .

(٣١) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الملحق رقم ٧ (E/1989/25) ، الفصل الثاني .

(٣٢) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٣ (A/44/3/Rev.1) ، الفصل الخامس ، الفرع جيم .

١٢ ـ تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون بشكل كامل مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة ، وذلك بإتاحة جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها ؛

١٣ ـ تقرر أن تدرج البند المعنون « الحالة الاجتماعية في العالم » في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين بغرض النظر في الصيغة الموسَّعة لـ " تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم " ، وفي جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين بغرض النظر في التقرير المؤقت ، وفي جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين بغرض النظر في التقرير الكامل التالي في عام ١٩٩٣ .

الجلسة العامة ٧٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٥٧ ـ الذكرى السنوية العشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، الذي أصدرت بمقتضاه رسمياً إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وقراراتها ٢٥٤٣ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و ١١٧/٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٥٩/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ١٤٢/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تنفيذ الإعلان ،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الإعلان ، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإصداره ،كمصدر إلهام للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٩٨/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تحسين دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية ، و ٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية ، و ١١٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن تلاحم وترابط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ،

وإذ تشير أيضاً إلى أنها قررت ، في قرارها ٤٨/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الاحتفال في عام ١٩٨٩ بالذكرى السنوية العشرين للإعلان ،

ورغبة منها في التطبيق الفعّال لأحكام الإعلان ،

وإذ تلاحظ استمرار صحة وأهمية المبادىء والأهداف التي نادى بها الإعلان ،

١ ـ تدعو كل الحكومات إلى مراعاة أحكام إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في سياساتها وخططها وبرامجها الإنمائية ، وكذلك في مجال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بينها ؛

٢ ـ توصي بأخذ الإعلان في الحسبان عند إعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وعند تنفيذ برامج العمل الدولي التي سيضطلع بها خلال العقد ؛

٣ ـ توصي أيضاً بأن تواصل المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الاستعانة بأحكام الإعلان ، وهو وثيقة من وثائق الأمم المتحدة ، في إعداد الاستراتيجيات والبرامج والصكوك الدولية التي تستهدف تحقيق التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ؛

٤ ـ تحث الأمين العام على الاضطلاع بالأنشطة المبينة في مرفق قرارها ٤٨/٤٢ ضماناً لنجاح الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان ؛

٥ ـ تكرر دعوتها لكل الدول التي لم تقدم بعد آراءها وتعليقاتها إلى الأمين العام عملاً بالفقرتين ٤ و ٥ من قرارها ٤٨/٤٢ ، إلى أن تفعل ذلك ؛

٦ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يضمِّن التقرير المقبل عن الحالة الاجتماعية في العالم فرعاً يتناول الأنشطة المضطلع بها عملاً بهذا القرار ؛

٧ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بنداً بعنوان « الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي » .

الجلسة العامة ٧٨
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٥٨ ـ خبرة البلدان في تعزيز الحركة التعاونية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٤٥٩ (د ـ ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٣٢٧٣ (د ـ ٢٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٧/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٤٧/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٨/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، وكذلك إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و ٢٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و ٤٧/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ،

وإذ هي على علم بالأعمال الجارية لوضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ،